كلمة أخيرة يشير إلى مقتل مسؤول عسكري يمني خنقًا ويكشف إضافة قروض الصناديق الخاصة للموازنة العامة للدولة ويؤكد أن تعويم الجنيه لحل الأزمة الاقتصادية لن يكون دون تكلفة ويحذر من اللجوء لتوريق أصول الدولة

مضامين الفقرة الأولى: وحدة الموازنة العامة

أشارت الإعلامية لميس الحديدي إلى أن مؤشر وحدة الموازنة، في نوع من الشفافية، لمعرفة إنفاق الوزارات والهيئات المختلفة، واقتراضها ومواردها، في ميزانية وبوتقة واحدة؛ لأنه من الخطأ ان تكون لدي هيئات اقتصادية في جزر معزولة. وتابعت أنه لا يصح أن تكون بعض الهيئات الاقتصادية أغنى من الحكومة نفسها لكن الأهم أنه عندما يحدث هذا المؤشر ألا تعتقد الحكومات أن معدل الدين تراجع فجأة لأن آخر رقم قاله وزير المالية أن معدل الدين ارتفع إلى 95% من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي لما نلاقي التضخم تراجع فجأة إلى 80% لا نقول عن ذلك إنه هائل وبرافو فيه تحسن، بينما هو في الواقع لا يوجد تحسن. ولفتت إلى أن ما حدث هو زيادة حجم الإيرادات لأننا نقلنا إيرادات تلك الهيئات للموازنة العامة، قائلة: «أرجو أن الحكومة لما ترى ذلك لا تقول الحمد لله معدل الدين أصبح ملائم وأقل من الخطورة». ولفتت إلى أن الحكومة ستضم 59 هيئة اقتصادية بعائدات تبلغ 2.9 تريليون جنيه، لكن ينبغي التذكير أن قروض الهيئات الاقتصادية ستضاف إلى الدين العام للدولة.

وأشار محمد فؤاد الخبير الاقتصادي، إلى أن وحدة الموازنة العامة، تحسن من شكل الدين مقارنة بالناتج المحلي. ولفت إلى أن قروض الصناديق الاقتصادية ستضاف إلى الدين العام. وذكر أنه لا يوجد بيانات واضحة للمديونيات الموجودة على الهيئات الاقتصادية التي ستضاف للموازنة العامة للدولة. ولفت إلى أن الموازنة العامة للدولة تبلغ 2.1 تريليون جنيه، بينما عائدات الهيئات الاقتصادية تبلغ 2.9 تريليون جنيه. وأشار إلى أن الموازنة ستكون في هذه الحالة 5 تريليون جنيه. ونوّه بأن نسبة الدخل الضريبي التي تمثل 70% من الموازنة العامة للدولة تذهب إلى خدمة الدين العام.

مضامين الفقرة الثانية: مقتل مسؤول عسكري يمني بمصر

تحدث الكاتب الصحفي محمود عبد الراضي، رئيس قطاع الحوادث بجريدة اليوم السابع، عن مقتل اللواء اليمني حسن بن جلال العبيدي، مدير دائرة التصنيع الحربي في وزارة الدفاع اليمنية، داخل شقته في شارع العشرين بمنطقة فيصل التابعة لمحافظة الجيزة، مضيفًا أن الأجهزة الأمنية عثرت على

جثة اللواء داخل شقته، المبعثرة في أجواء غامضة. وتابع أن اللواء اليمني كان مستأجرًا شقته التي قُتل فيها منذ فترة طويلة، وكان يتردد عليه أصدقاؤه باستمرار، حيث كانت تربطه بأصدقائه علاقة قوية للغاية. وتابع: «الأجهزة الأمنية تمكنت من تحديد شخصين من أصدقائه الذين كانوا يترددون عليه بشكل مستمر، وبعد ذلك تم الاعتراف على البقية وتم القبض عليهم فورًا». وأشار، إلى أن الحادث كان جنائيًا وبهدف السرقة، مبينًا أن الجناة حاولوا تخدير المجني عليه عبر وضع مادة مخدرة في العصير إلا أنه لم يفقد الوعي كاملًا ما جعلهم يحاولوا تكبيل يديه، وخنقه، حتى وافته المنية.

مضامين الفقرة الثالثة: حفل الليالي المصرية السعودية

قالت الإعلامية لميس الحديدي، إن أولى حفلات ليالي مصرية سعودية كانت مفعمة بالحب والتفاؤل وتعاون كبير قادم بين هيئة الترفيه السعودية ووزارة الثقافة المصرية والشركة المتحدة للخدمات الإعلامية. وتابعت: «تفاعل كبير مع حفل ليالي مصرية سعودية، وتعاون كبير لتقديم منتج فني مهم». واستطردت: «كانت ليلة كبيرة شارك فيها عدد كبير من الفنانين مثل شيرين عبد الوهاب وعمر خيرت وريهام عبد الحكيم وشرين عبد الوهاب كانت فقرات جميلة وكل الحاضرين كانوا متفاعلين بشدة مع الحفل». وقالت: «تعاون مهم للفن المصري والعربي ومرتقب في الفترة القادمة لأننا نحتاج لهذا التعاون والتنسيق لتقديم منتج فني له قيمة كبيرة». وأشارت إلى أنه رغم وفاة شقيقة محمد منير وإصابته بكسر في الذراع الأيسر حضر وغنى في الليالي المصرية السعودية.

مضامين الفقرة الرابعة: المجتمع المدني

قالت الإعلامية لميس الحديدي، إن شهر رمضان المبارك يتبقى على حلوله أقل من شهر من الآن، مؤكدة أنه حتى لو كانت هناك أزمات؛ يبقى رمضان شهر الخير. وأكدت أنه سيظل رمضان شهر الخير، حتى في عز الأزمات، يكون علينا إننا ندوس على أنفسنا من أجل الخير. وتابعت: «لما نكون في عز أزمة ونعمل هذا؛ يزيد الخير، في وقت الصعاب يكون كرم المصريين أكثر، وجمعية الأورمان ومن على شاكلتها ذراع المصريين التي توصل لكل مكان». وأضافت: «هذا وقت الخير، وشهر الخير، وفي وقت الصعاب نأتي على أنفسنا أكثر، ونعطي الناس الفقراء».

وقال محمود فؤاد، نائب رئيس جمعية الأورمان، إن الجمعية تستهدف توزيع 500 ألف كرتونة مواد غذائية على جميع محافظات مصر خلال شهر رمضان، لافتا إلى الانتهاء من 300 ألف كرتونة إلى اليوم. وأشار إلى زيادة معدل التبرعات هذا العام، منوها في الوقت ذاته أن القيمة الشرائية للعملة لم تعد مثل العام الماضي. ونوه بأن انتشار جمعية الأورمان في جميع أنحاء مصر يساعدها على إيصال المساعدات إلى الأسر الفقيرة في الأماكن كافة، نافيا تأثر التبرعات بالظروف الاقتصادية الحالية، قائلا: «حجم تبرعات الناس زاد رغم الظروف ودائما في الأزمات التبرعات بتزيد بنحسها جدا في الشعب المصري، الحمد لله وصلنا 300 ألف كرتونة ونحتاج إلى استكمال 500 ألف كرتونة وأكثر».

وأضاف أن قيمة التبرع للكرتونة 10 كيلو بقيمة 455 جنيهًا، و14 كيلو 645 جنيهًا، موضحًا أن الكرتونة تشمل مواد غذائية أساسية مثل الأرز والمكرونة والسكر والشاي والسمنة والعدس والفول والتمر. ولفت إلى أن الكرتونة وزن 10 كيلو تحتوي على 2 كيلو أرز ومثلها مكرونة وعلبة سمنة صغيرة ونصف كيلو عدس وفول وكيلو تمر وصلصة، مؤكدا سعي الجمعية لتوفير كرتونة صغيرة ومتوسطة للمتبرع لمساعدته على المشاركة والتبرع.

مضامين الفقرة الخامسة: عودة العلاقات بين الأهلي والزمالك

وصفت الإعلامية لميس الحديدي، زيارة مجلس إدارة النادي الأهلي برئاسة الكابتن محمود الخطيب، إلى نادي الزمالك بـ "التاريخية"، كونها الأولى منذ 15 عامًا، قائلة: "آخر زيارة كانت برئاسة كابتن حسن حمدي وكان يقدم التهنئة حينها للمهندس ممدوح عباس وهي بادرة مهمة لنبذ التعصب بين الجماهير". وقالت إن العلاقة بين مجلس إدارة النادي الأهلي برئاسة كابتن محمود الخطيب هي علاقة جيدة وممتازة ومتحضرة، مضيفة: "علاقة لا يوجد فيها خناقات وقضايا". وذكرت أن الزيارة تأتي بعد قرار مجلس إدارة نادي الزمالك بإسقاط عضوية المستشار مرتضى منصور الرئيس السابق لنادي الزمالك، والذي تسبب في مشكلات كبيرة بين الناديين الأهلي والزمالك ومشاكل أخرى كثيرة.

قال المهندس هشام نصر، نائب رئيس نادي الزمالك، في تعليقه على الزيارة التاريخية التي قام بها مجلس إدارة نادي الأهلي لنادي الزمالك، إن العلاقات بين الناديين تاريخية. وواصل قائلًا: «أنا مثلا لا زال بيني وبين لاعبي الأهلي لما كنا نلعب علاقات أخوة وصداقة، وكذلك مجالس الإدارات المتعاقبة، وهذا هو الأساس». وأكمل: «الذي حدث اليوم هو بمثابة إحياء لروح وعلاقات كانت موجودة، ولكن للأسف عُطلت لفترة وأخذت مسارا بعيدا عن الروح الرياضية، كل نادي مننا قوى وجماهيره قوية وكبيرة، وتحب نيل الفوز بالطرق الشريفة على أساس التنافس السليم، والأخلاق الرياضية هي الهدف الأسمى».

وأضاف: «زيارة اليوم هي رسالة للجماهير والإعلاميين، مفادها نبذ التعصب وإرساء الروح الرياضية بين الجماهير، لأننا كلنا نعلم أن الرياضة هي القوة

الناعمة، وهي أهم رسالة تصدرها الشعوب للعالم». وأشار إلى أن اللقاء المرتقب بين الفريقين في الثامن من مارس المقبل بالسعودية يجب أن يكون به أداء فني عال جدا، وتحكيم عادل، ومن حق الجماهير تشجيع فريقها بلا تعصب أو تعد على جماهير النادي الآخر.

وعن كواليس لقاء اليوم، قال: «الموضوع كانت ترحيبيا، ولم نتحدث عن قضايا عالقة مثل محمود كهربا وعاشور، وهذه القضايا محسومة قضائيا، وبها أحكام نهائية صادرة».

وعن غرامة كهربا قال: «لم نتحدث في ذك لان الأهلي ليس طرفا في القضية، والقضية تخص اللاعب وحده، والأهلي قد يكون عاملا مساعدا في الأمر عبر إقناع اللاعب بإنهاء هذه القضية، وأنا أعتقد أن القضية قاربت على الانتهاء، وهذا أمر قادم لامحالة». وتوقع أن يشهد الشهر المقبل كحد أقصى نهاية قضية اللاعب محمود كهرباء، قائلا: «سنأخذ فلوسنا، ولو امتنع هناك طرقا قانونية أخرى لتحصيلها عبر حجوزات وغيرها، وحتى لو اعتزل اللاعب فلن تسقط المديونيات عليه، ومن حق نادي الزمالك أخذ حقوقه».

وحول مقعد العامري فاروق وعلاقة نادي الزمالك به، ذكر: «كان وزيرًا للرياضة لكل المصريين، وخدم في مجال الرياضة سواء كوزير أو نادي أهلي».

مضامين الفقرة السادسة: مخالفات البناء

قالت الإعلامية لميس الحديدي، إن المحليات تعاني أزمة كبرى، واستدلت في ذلك بواقعة إزالة مبنى مخالف في حي المقطم، في ظل محاولة المخالفين ورغبتهم في التفنن في إيجاد أفكار في التحايل للمخالفات، قائلة: «هذا دور المحليات، والمحافظة مفروض تخلص الموضوع».

وقالت ندى زهران، أحد سكان عقار المقطم المخالف للبناء، إن المحليات وصلت إلى الحي، وبدأت في رفع البلدوزر من أجل إزالة جزء من الأدوار المخالفة في العقار على أن تبدأ الإزالة الجزئية الفعلية في الغد. وأكدت أنهم لم يتلقوا أي تهديدات من مالك العقار حتى الآن.

مضامين الفقرة السابعة: الأزمة الاقتصادية

قال الدكتور زياد بهاء الدين، وزير التعاون الدولي السابق والخبير الاقتصادي، إن الحرب الروسية الأوكرانية والأزمة في قطاع غزة أثرت سلبًا على الاقتصاد المصري، مؤكدًا في الوقت ذاته أن الاقتصاد كان يعاني قبل هذه الأزمات. وأوضح أن الأزمة في قطاع غزة أثرت على مصر من خلال الاضطرابات في قناة السويس، وأدت إلى تراجع إيرادات القناة بنسبة تقرب من النصف. وأكد أنه ليس هناك من يدافع عن تعويم العملة، ولكن الوضع الاقتصادي الحالي ليس جيدًا، مشيرًا إلى أن حالة الترقب الموجودة حاليًا في الأسواق هي سبب حالة الذعر وارتفاع الأسعار، لأنه كلما استقر سعر الصرف بشكل أسرع، كلما تراجعت التكلفة، ولكن يجب أن ندرك أن ضبط سعر الصرف سيكون له تكلفته. وأعرب عن تفاؤله بحل الأزمة الحالية، مشددًا على أهمية تغيير المسار الاقتصادي بشكل عام، حيث أن الحديث عن خروج الدولة من الاقتصاد لا يزال مجرد نظرية بدون تنفيذ عملي.

وقال: «نحتاج لتنظيم دور الدولة في الاقتصاد ليكون داعما ومكملا للقطاع الخاص». وأضاف: «لا توجد دولة في العالم ليس لها أي دور في الاقتصاد لكن نحتاج الآن لتنظيم هذا الدور ببساطة فيه قطاعات دور الدولة فيها أساسي زي القطاعات الأمنية وقطاعات التنمية». وتابع: «ما نحتاجه الآن هو تنظيم دور الدولة في الاقتصاد ليكون داعم ومكمل للقطاع الخاص ويمهد له وليس منافس له وطارد له أو مزاحم له». وأشار إلى أن وثيقة ملكية الدولة التي صدرت قبل عامين كانت جيدة رغم وجود تفاصيل بها أكثر من اللازم وحذرنا حينها أنها تحمل وعودا بما لم يتحقق».

وبيَّن أن القطاع الخاص هدفه الوحيد البحث عن الربح، مضيفًا أن وظيفة الدولة هي الاستفادة من بحث القطاع عن الربح، لتحقيق المزيد من الإنتاج والتطوير. وأضاف أن هناك بوادر انفراجة في الأزمة الاقتصادية والمالية التي تشهدها مصر حاليًا، مؤكدًا من ناحية أخرى، أن الضرائب في مصر أنواعها كثيرة وتحتاج لعملية تنظيمية كبيرة، بالإضافة إلى ضرورة ميكنة القضاء وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الاقتصادية والمالية.

وأوضح: "حتى يكون لدينا ضوابط حقيقية على الإنفاق، أتمنى تأجيل اللجوء للتوريق، لأني أخشى أن يكون التوريق بابًا لمزيد من الاقتراض"، مؤكدًا أن الإجراءات الحكومية التي أعلنت بشأن تقليل حجم الإنفاق جيدة جدًا، لكن لابد أن يكون هناك حديث موازي عن زيادة الإنتاج. وتابع بأن تقليل حجم الإنفاق العام لابد أن يكون تدريجيًا وحذرًا، لأن تأثيره على العمل من الممكن أن يكون خطيرًا، مشيرًا إلى أن هناك جهتين في مصر لديهما حلول للأزمة، خاصة في الأجل القصير، هما الاستثمار والسياحة، لكنه أشار أيضًا إلى أن كليهما يفتقد الإجراءات والسلطة اللازمة.

وقال إن سبب تحسن الأمور بعد الاتفاقات مع صندوق النقد ثم العودة للمشكلات الاقتصادية هو عدم استكمال الإصلاح الاقتصادي، ووجود فرص ضائعة، لكنه أشار إلى أن تصريحات صندوق النقد عن الاقتصاد المصري متضاربة. وأضاف أن المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في مارس 2015 كان

بمثابة إعلان الدولة المصرية نفسها اقتصاديا، مؤكدًا أن الجميع كانت أنظاره متوجهة إلى شرم الشيخ، حيث قدم المستثمرون معلنين عن رغبتهم في العودة إلى مصر، لكن لم تحسن إدارة واستغلال هذا الحدث. وتابع بأن هناك فرصة أخرى أتيحت لنا في نوفمبر 2016 بعد التعويم الأول، وعمل اتفاق مع الصندوق، وكانت كافة الأمور جاهزة للانطلاق؛ لكن في المرات السابقة عملنا الإصلاح ولم نكمله. وأشار إلى أنه متفائل بحل الأزمة الحالية لكن من المهم تغيير المسار.

أبرز تصريحات لميس الحديدي:

الحكومة ستضم 59 هيئة اقتصادية بعائدات تبلغ 2.9 تريليون جنيه، لكن ينبغي التذكير أن قروض الهيئات الاقتصادية ستضاف إلى الدين العام للدولة.